Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

# استلام المصالح المشتركة للبنان وسوريا

**فادي نبيه قازان، أ. د. محمد عمر، د. راما دراز**
قسم التاريخ – جامعة بيروت العربية / لبنان

استلام البحث:24-06-2025 مراجعة البحث :11-07-2025 قبول البحث:11-08-2025

**الملخص**

يهدف هذا البحث الى ابراز أهمية التعاون بين لبنان وسوريا لاستلام المصالح المشتركة وهي الجمارك، وادارة حصر التبغ، وشؤون السكك الحديدة، ودوائر المحاجر الصحية، وغيرها، التي تمّ ربطها بالمفوضية الفرنسية مباشرة، والتي كان المفوض السامي يصدر التشريع في هذه الشؤون وينظم موازنتها السنوية، مع العلم أن الفرنسيين حالوا جاهدين للاحتفاظ بنفوذهم عليها، وراهنوا على صعوبة التوافق بين الحكومتين، لكن الحكومتان خيبت ظنهم، عندما اتفقت حكومة رياض الصلح مع حكومة سعدالله الجابري في دمشق على تشكيل لجنة مشتركة لمفاوضة الفرنسيين بشأن استلام المصالح المشتركة. كانت المفاوضات بشأن المصالح المشتركة ذات وجهين، فبعضها كان يتطلب مفاوضات مع الجانب الفرنسي للتفاهم على طريقة انتقالها من يد الفرنسيين الى كنف اللبنانيين، وبعضها الآخر كان يقتضي مفاوضات مع سوريا للاتفاق على تسلمها وطريقة ادارتها، وبعد عدة اجتماعات، تم توقيع البروتوكول الذي ينقل الى الحكومتين المصالح المشتركة صباح يوم 4 كانون الثاني عام 1944، ومن ثم تم إنشاء مجلس أعلى للمصالح المشتركة، ومن بعدها جرى تنفيذ عملية التسليم والتسلّم برعاية كاترو، ولكن الاتفاق لم يخل من بعض الاعتراضات السياسية الداخلية وبعض الصحف المحلية.

**الكلمات المفتاحية:** الاستقلال، المصالح المشتركة، العلاقات السياسية، السياسة الخارجية، الانتداب، الجمركية، المفاوضات، البروتوكول، الاعتراضات، التعاون، السيادة.

## Abstract:

This research aims to highiyt the importance of cooperation between Lebanon and Syria to receive the common interests, which are customs, the tobacco monopoly administration, railway affairs, health quarantine and others, which were directly linked to the French commission and the high commissioner issued legislation in these affairs and organized its annual budget, knowing that the French tried hard to maintain their influence over it, and bet on the difficulty og agreement between the two governments, but the two governments disappointed theem when the government of Riad al-Solh agreed with the government of Saadalla –al Jabri in Damascus to form joint committee to negotiate with the French regarding receiving the common interests.

The negotiations on the common interests had two sides. Some of them required negotiations with the French side to agree on the method of transferring them from the hands of the French to the care of the Lebanese, and some of them required negotiations with Syria to agree on receiving them and the method og managing them. After servel meetings, the protocol was signed that transferred the common interests to the two governments on the morning of January 4,1944. Then a higher council for common interests was established, and after the process of handover and receipt was implemented under the auspices of Catroux, but the agreement was not without some internal political and some local newspapers.

**Keywords:** Independence, common interests, political relations, foreign policy, customs mandate, negotiations, protocol, objections, cooperation, sovereignty.

## المقدمة

عندما فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، عينت فرنسا حاكماً فرنسياً على دولة لبنان الكبير، وحاكمين فرنسيين لمنطقتي جبل الدروز والعلويين وحاكماً سورياً لكل من دولتي دمشق وحلب، وبذلك قضوا على الوحدة السياسية والاقتصادية التي كانت تجمع بين هذه المناطق العربية، غير مهتمين بالروابط الطبيعية والحتمية التي كانت بينها. واستطاعوا ان يديروا الشؤون المحلية لهذه المناطق الخمس تحت اشرافهم، ولم يغفلوا ضرورة ايجاد مركز واحد لإدارة الشؤون التي لا يمكن فصمها، بعضها عن البعض الآخر) مذكرات خالد العظم، المجلد الأول، ص. 292).

لذلك لم يكن من المستطاع فصل الجمارك، وادارة حصر التبغ، وشؤون السكك الحديدية، ودوائر المحاجر الصحية، وغيرها، وتمّ ربط هذه المصالح بالمفوضية الفرنسية مباشرة، واصبح المفوض السامي يصدر التشريع في هذه الشؤون وينظم موازنتها السنوية بعد أن اتخذ لنفسه مركز الحاكم العام عليها، وعندما أرغم الفرنسيون على التخلي عن ادارة هذه المصالح المشتركة، وسلموها الى حكومتي سوريا ولبنان تحت ضغط الحوادث في سنة 1944، لم يتخيلوا انه يأتي يوم يتخلوا بصورة نهائية عن وضعهم الاساسي كدولة منتدبة حليفة تشرف على بعض المصالح، فتضمن بذلك استمرار نفوذها في الدولتين (مذكرات خالد العظم، المجلد الأول، ص. 293–294).

وسعى الفرنسيون جاهدين للاحتفاظ بنفوذهم وسلطاتهم في ثلاث نواح، الاولى: الجيش، والثانية: الامور الاقتصادية والمالية ببقاء المصرف السوري واللبناني المؤسس برؤوس اموال فرنسية، والثالثة: المدارس الفرنسية، معتقدين أنهم بذلك، وعلى الرغم تنازلهم عن ادارة شؤون البلاد الداخلية والجمركية، يحتفظون بالقوة المسلحة التي تؤمن بقاءهم، وتحول دون حيازة سوريا ولبنان على قوة مسلحة تتشابك مع قواهم العسكرية". وقد استبقوا أوضاع البلاد المالية والإقتصادية تحت إشرافهم، بواسطة المصرف المذكور، وذلك الى جانب النفوذ الثقافي في ناحية التعليم. ومن هنا انبعث الخلاف الشديد بين حكومتي سوريا ولبنان من جهة، وبين الفرنسيين من جهة آخرى، في قضية استلام القطاعات العسكرية المؤلفة من ضباط وجنود متطوعين سوريين ولبنانيين تحت قيادة الفرنسيين. وكان المندوب العام الفرنسي الجنرال كاترو، وخليفته الجنرال بينيه يشترطان، طوال أيام الحرب، قبول سوريا ولبنان عقد معاهدة تحالف مع حكومة فرنسا ليتنازلوا عن الجيش مع بقاء قيادته بيدهم (مذكرات خالد العظم، المجلد الأول، ص. 293–294 ).

### مشكلة البحث والفرضيات

تكمن اشكالية هذا البحث في تسليط الضوء على استلام المصالح المشتركة وهي من الاحداث التي طغت على العهد الاستقلالي الأول في دراسة تحليلية تركيبية، تلتزم الموضوعية بمنأى عن المواقف الجاهزة، وفي اطار دقيق في المعالجة، للوقوف على مكامن الخلل والضعف في العهد الاستقلالي الأول، ومحاولة ملامسة مدى قدرته للأمساك بدولة قامت على انقاض الانتداب، وقدرته على التحكم في علاقاته مع الدول العربية التي تنطلق كل منها من مصالحها وعلاقاتها بينها وبين جيرانها وفي رفضه وتزعم حركة الأنتفاض عليه، هو هدف هذه الدراسة التي تتطلع الى الوصول الى الحقائق التاريخية، كما تتطرق الى مدى امكانية نجاح هذا العهد في ظل الأنظمة السياسية الاقليمية المحيطة، وخصوصاً المحيط القريب.

وتستند هذه الدراسة الى فرضية أساسية وهي أنه كلما كانت الأنظمة السياسية مرنة وديناميه، غير جامدة، تكون أكثر استمرارية وأكثر بقاء، خصوصاً في المجتمعات التي تتسم بالتنوع الديني والمذهبي والطائفي على شاكلة لبنان، كما وتكون بيئة سياسية يتعذر حصول الثورات فيها، وعلى هذا الأساس سوف نوظف هذه الفرضية لتغطية الأوضاع الداخلية التي ساهمت في تسلم المصالح المشتركة التي كانت خاضعة للسلطات الفرنسية وما سوف يجعل العهد الأستقلالي الأول عرضة لهزات وأزمات انتهت الى استكمال الاستقلال".

**مواد البحث وطرائقه**

يتناول هذا البحث الفترة الممتدة بين عام 1920، بداية فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وحتى عام 1946، تاريخ الجلاء الكامل وخروج القوات الفرنسية من البلدين. وتم التركيز بشكل خاص على السنوات الحاسمة بين 1943 و1944، التي شهدت المفاوضات والتوقيع على بروتوكول تسلّم المصالح المشتركة.

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي المقارن، مستندًا إلى مصادر أرشيفية ووثائق رسمية، ومذكرات سياسيين معاصرين، بالإضافة إلى دراسات أكاديمية تناولت موضوع العلاقات اللبنانية – السورية تحت الانتداب الفرنسي وما بعده. وقد تم التركيز على تحليل الوقائع والقرارات التي أسفرت عن استلام المصالح المشتركة، وربطها بالتطورات السياسية التي مهّدت لها، وكذلك تتبع آثارها السياسية والإدارية على الدولة اللبنانية الناشئة.

**المناقشة**

لقد أثبتت الأحداث أن التفاهم بين لبنان وسوريا على استلام المصالح المشتركة كان ممكنًا رغم الرهانات الفرنسية على العكس، فالخطوة التي اتخذها الطرفان شكّلت تحولًا في إدارة الدولة المستقلة حديثًا، وفرضت معادلات جديدة في التعامل مع بقايا النفوذ الفرنسي.

شكلت هذه الخطوة لحظة مفصلية في تاريخ العلاقات بين البلدين، حيث تجاوزت حدود التنسيق الإداري لتلامس مشروع وحدة اقتصادية – سياسية محتملة. لكن، في المقابل، أثارت هذه المساعي مخاوف من المساس بسيادة لبنان، وهو ما انعكس بوضوح في الاعتراضات الداخلية التي رافقت توقيع البروتوكول.

وقد بيّنت التجربة أن نجاح المؤسسات المشتركة يعتمد على حسن النية السياسية بين الطرفين، وعلى قدرة النظام السياسي في كل بلد على استيعاب هذه التفاهمات ضمن إطاره الدستوري

**الخلاصة**

يمكن القول إن استلام المصالح المشتركة شكّل إحدى المحطات الكبرى في مسار استقلال لبنان وسوريا. فقد أتاح هذا الاتفاق نقل السلطات الإدارية والمالية من الانتداب إلى الحكومتين، ما أسس تدريجًا لبناء مؤسسات ذات سيادة. إلا أن الإشكالات التي ظهرت لاحقًا دلّت على أن البعد الإداري لا ينفصل عن البعد السياسي، وأن بناء الدولة يتطلب توافقًا داخليًا حقيقيًا يتجاوز الإملاءات الخارجية.

**التوصيات**

- ضرورة توثيق تجربة استلام المصالح المشتركة كمثال على التعاون العربي الناجح في مرحلة ما بعد الاستعمار.
- تعزيز مفهوم السيادة الإدارية والمالية في بناء مؤسسات الدولة.
- الاستفادة من هذا النموذج التاريخي لتفعيل التعاون بين الدول العربية في الملفات الاقتصادية والجمركية.
- التأكيد على أهمية التنسيق السياسي كأساس لأي إدارة مشتركة بين دولتين.
- ضرورة إعادة النظر دوريًا في الاتفاقيات الثنائية لضمان انسجامها مع تطورات السيادة والمصلحة الوطنية

**الإطار الزمني للبحث**

يغطي هذا البحث الفترة الممتدة من عام 1920، تاريخ بدء الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا، وحتى عام 1946، عام الجلاء الكامل وخروج القوات الفرنسية. وتركز الدراسة بشكل خاص على المرحلة المفصلية بين عامي 1943 و1944، حيث جرت المفاوضات وتم توقيع بروتوكول استلام المصالح المشتركة بين الدولتين واضطرار الانتداب الى التخلي عن الاشراف على أوضاع لبنان المالية والاقتصادية الذي لا يقل أهمية عن اضطراره الى إطلاق سراح المعتقلين.

**إضافة دراسات سابقة**

تنوعت مصادر الدراسة بين المصادر والمراجع وتنوعت أشكالها، فاعتمدنا في بحثنا أساسا على الوثائق الرسمية الأرشيفية منها والمطبوعة، وشهادات الفاعلين المسجلة، وعلى الصحف المواكبة للأحداث، وعلى مذكرات القادة والسياسيين والمساهمين والمطلعين على قضايا وأحداث الموضوع، وفي الدرجة الثانية اعتمدنا الدراسات والمراجع التي تناولت بعض جوانب الموضوع.

تمثل محاضر مجلس النواب أهم الوثائق الرسمية اللبنانية، لأنها تشمل على دراسة واقعية صحيحة عن الحياة البرلمانية اللبنانية، بالإضافة الى مذكرات الرئيسين بشارة الخوري وخالد العظم، وكتابي منير تقي الدين ولادة الاستقلال والجلاء، وكتاب الاستقلال بالصور والوثائق للسادة غسان تويني ونواف سلام وفارس ساسين.

**1- تسلم المصالح المشتركة**

استأثرت المفوضية الفرنسية العليا بمقومات العائدات الرئيسية في دول المشرق الخاضعة للانتداب التي كانت تمول المصالح المشتركة بين هذه الدول. وأنشأت المفوضية الفرنسية العامة، عام 1921، موازنة عامة برعاية نفقات الايرادات الجمركية للدويلات السورية، ودولة لبنان الكبير لتنظيم ادارة نفقات المصالح المشتركة، واستبدلت المفوضية الفرنسية في عام 1922 الموازنة العامة، بعد ان حددت مجموعة المصالح المشتركة (تقي الدين، 1956، الجلاء، ص.28) [1] بنوعين :

"الأول: المصالح التي كانت تدار من قبل سلطة الانتداب مباشرة ومنها: مراقبة الشركات ذات الامتياز، والجمارك، والنقد، وشركات سكك الحديد، والحجر الصحي، والآثار، والبارود، والمفرقعات، والجيش المساعد، والأمن العام، والبحرية التجارية ...

"الثاني: مجموعة المصالح المدارة من قبل ادارات خاصة في كل من دولة لبنان الكبير والدويلات السورية، وقد اشرفت عليها سلطات الانتداب ومنها: المصارف، والأشغال العامة، والبريد والبرق". (المؤتمر الثقافي الاول، "لبنان في عهد الاستقلال"، دار الأحد، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان 1947، ص. 108- 109).

وفي العام 1928 أنشأ الانتداب حساب ادارة المصالح ذات الفائدة المشتركة، وفقاً للقرار رقم "1945" بحيث تشترك دول المشرق بنفقات مشتركة لعدد من المصالح، وتتقاسم فائض إيراداتها. وفي 14 أيار 1930، أصدر المفوض السامي هنري بونسو القرار رقم 3115 الذي قضى بإنشاء النظام الاساسي لمجلس المصالح المشتركة بين دويلات المشرق، الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، ومما جاء فيه:

- " تكليف مجلس المصالح المشتركة تحضير حل المسائل المالية والاقتصادية المشتركة بين الدويلات.

[1] كانت هذه المصالح تدر حوالي 35 مليون ليرة لبنانية عام 1943

- " صلاحية المجلس حددت بالمسائل التي هي موضوع حساب ادارة مداخيل ومصاريف الدوائر المشتركة". (عيسى، دكتوراة، بيروت 2004 –2005، ص 100 واندره تويني، الموازنة ونظام الضرائب في لبنان، محاضرات الندوة اللبنانية، ص. 82).

وقد شكلت عائدات واردات الجمارك مساهمة في موازنة المصالح المشتركة تراوحت نسبتها بين "90" و"95" بالمئة خلال الاعوام (1927 – 1937) (محضر جلسة المجلس النيابي اللبناني، جلسة 18 أيار، 1937).

أما تعريف المصالح المشتركة، فهي مرافق تخص البلدين سوريا ولبنان معاً، ومنذ نزول الفرنسيين هذين البلدين كانت السلطة الفرنسية تديرها إدارة مباشرة، ومنها الجمارك، ومراقبة الشركات المختلفة القائمة في أراضي الجمهوريتين، من السكك الحديدية إلى شركة حصر الدخان ودائرة الأثار والمرفأ والتلفون. وهي تمثل جزءاً مهماً من سلطة البلدين وثروتهما، وأغلب هذه المرافق يصعب انفراد كل من البلدين بادارته انفراداً تاماً. " وكانت السلطات الفرنسية تستفيد من إختلاف البلدين فتغذيه إذا ضعف، وتخلقه إذا زال، لتبقى يدها على هذه المصالح وإدارتها. وكثيراً ما طالب أحد البلدين بهذه المصالح وإدارتها، فكان جواب الفرنسيين: يجب الاتفاق بين لبنان وسوريا اولاً، حتى يمكننا دراسة المطلب. وعلى ذلك لم يجد رياض الصلح صعوبة في ايجاد اتفاق بين لبنان وسوريا التي كان على رأس حكومتها سعدالله الجابري، فقضيا على الخلاف المزمن، وأبطلا حجة الفرنسيين المعهودة وقطعا عليهم طريق استغلالها" (تقي الدين، ولادة الاستقلال، الطبعة الثانية 1997، ص 42).

كانت مصلحة الجمارك أهم هذه المصالح المشتركة، فهي تستمد منها كلفة الواردات في هذه الميزانية قسمها الاكبر، "اذ ان لسوريا ولبنان تخوماً جمركية واحدة، وتشريعاً جمركياً يفصل سوريا عن لبنان. ولم تكن الجمارك وحدها المصلحة المشتركة بين البلدين، بل كان الدخل على احتكار البارود والحصة التي كانت تلحقهما من ارباح تداول الاوراق النقدية التي كان يصدرها بنك سوريا ولبنان، والنصيب الذي كان يتناوله كل منهما من ادارة الامن العام والفنارات" (تقي الدين، 1979، لبنان! ماذا دهاك؟، ص. 146– 147)

وبقيت النفقات التي شملت نفقات فرق الجنود الوطنيين ونفقات الجمارك ونفقات الانتداب المدنية من الامور المشتركة بين البلدين، مما خلق مشكلة توزيع الدخل والصرف توزيعاً عادلاً، وأدّى ذلك الى طرح تساؤلات عن نصيب كل من البلدين، من الفائض من الواردات المشتركة وعن نصيبهما من النفقات، وعن توزيع الواردات حسب عدد السكان ام حسب الاستهلاك، وقد كانت هذه الواردات دائماً تفيض على النفقات (تقي الدين،1979، لبنان! ماذا دهاك؟، ص. 146– 147).

وكان ممثل الدولة المنتدبة أي المفوض السامي يقوم بترتيب ميزانية المصالح المشتركة ويشرف ويسيطر عليها، وقد أنشأ هيئة أطلق عليها اسم "مؤتمر المصالح المشتركة" لتعاونه، بصفتها هيئة استشارية فقط، وذلك لتسوية الامور المالية والاقتصادية المشتركة بين الدولتين، على أن تطرح هذه الميزانية امام هذه الهيئة لتبحثها وتدلي بما تراه مناسباً من الآراء، "على ان المفوضية لم تكن مضطرة الى ان تتقيد بأراء هذه الهيئة لأن مهمتها استشارية فقط. ولم تنشر المندوبية هذه الميزانية على الشعبين اللبناني والسوري، بل كانت تحتفظ بها، ولم تكن ارقامها تتسرب الا إلى نفر محدود من المؤسسات" (تقي الدين، 1979، لبنان! ماذا دهاك؟، ص. 146– 147)

والواقع أن الحكومة اللبنانية باشرت، منذ تسلمها مهامها، إجراء المفاوضات لاسترداد المصالح الاقتصادية من الفرنسيين، ودفعت بالمسيو هللّو بالسفر الى الجزائر ليستشير الجنراك ديغول في تلك المواضيع والاتفاق معه على التدابير الخطيرة التي يجب اخذها لوضع حد للثورة اللبنانية الطائشة، (الخوري، 1983، الجزء الثاني، ص 22–23) ولكن المفوض الفرنسي، جان هلّو إشترط إتفاق الحكومتين السورية واللبنانية، على هذه المصالح المشتركة حتى يكون بالامكان فصلها،

وهو يراهن على صعوبة التوافق بين الحكومتين، فكان أن خيبت الحكومتان ظنه، عندما اتفقت حكومة رياض الصلح مع حكومة سعدالله الجابري في دمشق على تشكيل لجنة مشتركة لمفاوضة الفرنسيين بشأن استلام المصالح المشتركة، ) Khoury, 1968, p78) وفي 22 تشرين الأول 1943، عقد اجتماع في بلدة شتورة، في منتصف المسافة بين بيروت ودمشق، ضمّ الرئيس بشارة الخوري، والرئيس رياض الصلح، وجميل مردم، وزير خارجية سوريا، والمندوب جان هللّو، فتبلغ هللّو إثره إنذارين من حكومتي سوريا ولبنان يدعوان الى تحويل المفوضية الفرنسية الى سفارة، وتنازل فرنسا عن المصالح المشتركة. (توينى، ساسين وسلام، 1998، ص. 319).

استمهل هللّو الحكومة اللبنانية مدة عشرة إلى خمسة عشر يوماً، للتشاور مع لجنة فرنسا الحرة في الجزائر. وقد رفضت هذه اللجنة "تسليم الصلاحيات التي تمارسها، والمصالح التي تديرها فرنسا في الشرق"، (توينى، ساسين وسلام، 1998، ص. 319) وتم إبلاغ هذا الموقف الى الحكومة اللبنانية بإسلوب استفزازي ردّت عليه بدعوة المجلس النيابي الى جلسة عاجلة في 8 تشرين الثاني 1943 لتعديل الدستور، فكان ذلك بداية معركة الاستقلال.

وبعد الافراج عن معتقلي قلعة راشيا، في 22 تشرين الثاني، وأثناء قيام الجنرال كاترو بتقديم التهاني بسلامة العودة، أثارت الحكومة اللبنانية موضوع المصالح المشتركة من جديد، فلم يجد الجنرال مفراً من الأمر الواقع. وبدأت المفاوضات حول ذلك، فعقدت اجتماعات ثلاثية في بيروت ودمشق، "انتهت الى صدور بلاغ ثلاثي مشترك موقع من الرئيسين رياض الصلح وسعدالله الجابري ووزيري الخارجية سليم تقلا وجميل مردم، ووزير المالية السورية خالد العظم، فضلاً عن الجنرال كاترو" (توينى، ساسين وسلام، 1998، ص. 319).

**2- بدء المفاوضات والمباحثات التي أدت الى استلام المصالح المشتركة**

يتحدث بشارة الخوري في مذكراته وكأنه يرتب مواعيد المفاوضات، فيقول:"ما ان ارتاح البال حتى انتقلنا الى موضوع حيوي آخر، ألا وهو تسلم المصالح المشتركة من يد الفرنسيين. وابتدأت المفاوضات بشأنها جدياً، فعقد اول إجتماع في مقر الرئاسة، وحضره الجنرال كاترو وأعوانه وتبادلنا الرأي، فلمسنا استعداداً حسناً عند الفرنسيين للتنازل عن مصالح مهمة جداً. واستثنوا الجيش والحراسة على أموال العدو بحجة انهم لا يزالون في حالة حرب مع المانيا، فأبدت الحكومة بعض التحفظ. ورأيت من المصلحة ان نتسلم قسماً من الجيش بصورة مؤقتة للمحافظة على الامن فقبل العرض مبدئياً، الا ان سوريا لم تقبل الا بتسلم الجيش كله فتأخر حل المسألة" (الخوري، 1983، الجزء الثاني، ص. 69).

وكانت المفاوضات بشأن المصالح المشتركة ذات وجهين، فبعضها كان يتطلب مفاوضات مع الجانب الفرنسي للتفاهم على طريقة انتقالها من يد الفرنسيين الى كنف اللبنانيين، وبعضها الآخر كان يقتضي مفاوضات مع سوريا للاتفاق على تسلمها وطريقة ادارتها، كما أن بعض هذه المصالح كان مفتوحاً أمام استعدادات الحكومة، بحيث تستطيع أن تنفرد به بصرف النظر عن كثير من الاعتبارات التي قد يتمسك بها الجانب الآخر. ولذلك كان لا بد للحكومة قبل ان تباشر المفاوضات ان تُحدث دوائر خاصة بالمصالح تعرف كيف تزاولها وكيف تدير شؤونها حتى لا يحدث في تسييرها ارتباك وفوضى يعرقلان العمل ويؤخران الاستلام.

لقد قام بين لبنان وسوريا نظام مالي مشترك فرضه وجود مصالح عدة متشابكة بين البلدين، وهي ما أطلق عليه اسم المصالح المشتركة التي كانت تقتضي تبادل الواردات والنفقات التي تشترك فيها الدولتان وفق ميزانية رسمية (تقي الدين، 1979، لبنان! ماذا دهاك؟، ص. 145 -146).

كان تقسيم العائدات المشتركة المشكلة الاولى التي واجهها البلدان، بما ان الخدمات الجمركية ومرافق التخزين السورية سيئة فقد تحول جزء كبير من تجارة الدولتين إلى بيروت، فكان العامل الأساسي للنزاعات بين البلدين يكمن في الاختلاف العميق

بين اقتصاديهما. كانت سوريا بلداً منتجاً للأغذية بالدرجة الأولى وبلداً صناعياً ناشئاً على نطاق صغير، فشعرت بالحاجة الى فرض الضرائب على الواردات وحصص الاستيراد لحماية انتاجها الزراعي والصناعي، وبخاصة الحبوب والطحين والفواكه المعلبة والمجففة والزيت النباتي والسمن والجوز والقطن وخيوط الغزل والمنسوجات... أما لبنان فان انتاجه قليل، لذا فضل اتباع سياسة حرية الاستيراد من أجل تأمين سلع زهيدة الثمن لسكانه الذين يعانون من ضائقة مالية وهكذا أصبح تضارب المصالح محتوماً لأن سياسة المبالغة في الحماية المفرضة التي اتبعتها سوريا أدت الى ارتفاع الاسعار في لبنان، وخاصة اسعار المواد الاساسية كالحبوب (سيل، 2010، ص 589).

لم ينتظر كميل شمعون، وزير الداخلية، أية مفاوضات بشأن الصلاحيات التي كان يرى انها حق مشروع من حقوق لبنان، فأسرع الى تسلم مصلحة المراقبة على الصحف، واصبحت وزارة الداخلية تشرف عليها وتتولاها، ومساء الاثنين في 13 كانون الاول1943، صدر عن وزارة الداخلية البلاغ الآتي: "إعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع في 14 كانون الاول الجاري، تباشر الحكومة اللبنانية مزاولة المراقبة على جميع المطبوعات في أراضي الجمهورية، فأصحاب الصحف والنشرات والمراسلات الصحفية على اختلافها مكلفون في العاصمة منذ هذا التاريخ بارسال صحفهم ونشراتهم على نسختين الى المراقبة في دائرة المطبوعات اللبنانية، اما في الملحقات، فالسلطات المحلية الادارية تتولى القيام بهذا الامر" (الخوري، 1983، الجزء الثاني، ص. 149).

أما المفاوضات بين لبنان وسوريا، فأعطت اشارتها الدولة اللبنانية عندما أرسلت كتاباً رسمياً الى الدولة السورية، في 20 كانون الثاني 1937، تسأل فيه تعيين موعد للمباشرة بالمفاوضات بين الحكومتين للإتفاق على المصالح المشتركة، وفي 6، 7، 8، 9 آب 1937 عقد لقاء تمهيدي في صوفر، وفي 17 شباط 1938 عقد مؤتمر بيروت الاقتصادي الذي اشتركت فيه، غرف التجارة والصناعة والزراعة السورية واللبنانية، إضافة الى فاعليات إقتصادية واجتماعية من البلدين. وفي 23 آب 1938، استؤنفت المفاوضات اللبنانية – السورية في شتورة لتسوية مشكلة المصالح المشتركة، ولكن مساعي التسوية لم تفضِ الى نتائج إيجابية، فبعد تشعة أشهر من المفاوضات، عجز الجانبان عن الوصول الى أي اتفاق (عيسى، دكتوراة، 2004 –2005، ص. 101 – 102).

وبعد نيل البلدين استقلالهما، تنبه الرئيس رياض الصلح الى أهمية التفاهم مع الحكومة السورية حول المصالح المشتركة، ولم يفته دعوة بعض الشخصيات والمراجع السورية الى "عدم التسرع"، مظهراً بعض اللوم على بعض اصدقائه ورفاقه الحاكمين في دمشق، مما إستدعى تدخل نسيبه عفيف الصلح نائب دمشق وعدد من شبان القومي العربي، "لإزالة التوتر الذي استمر الى ما بعد خطبة رئيس الحكومة في مجلس النواب في 1 كانون الاول وتنويهه بأن ما اتهم به من "تسرع" انما هو سرعة مباركة، اذ لولاها (السرعة) لما كان الجهاد ولا كان الانتصار اليوم" (تويني، ساسين وسلام، 1998، ص.156).

وتوجت عملية "تصفية القلوب" بين الجارين، اجتماع رباعي عقد في الزبداني ضم رئيسي الحكومتين، رياض الصلح وسعدالله الجابري، ووزيري الخارجية جميل مردم وسليم تقلا. ووُضع الاجتماع تحت شعار التنسيق في مفاوضات استرجاع "المصالح المشتركة"، وأعقبته في 13 كانون الاول زيارة وفد سوري رفيع المستوى [2] الى بيروت برئاسة سعدالله الجابري الذي استقبله الرئيس بشارة الخوري.

عاد الجرال كاترو في 17 كانون الاول 1943 قادماً من الجزائر، فتواصلت الحكومة اللبنانية مع زميلتها السورية، وأسفرت الأحاديث التلفونية عن الاتفاق على اجتماع يعقد عند العاشرة من صباح يوم الأحد، 19 كانون الأول 1943، في بلدة

[2]الوفد : رئيس الوزراء سعدالله الجابري، نائب دمشق عفيف الصلح، وزهير دالاتي سكرتير رئيس الوزراء والمرافق الخاص، غسان تويني مع فارس ساسين ونواف سلام.

شتوره التي تتوسط المسافة بين البلدين، وفي الموعد المحدد، عقد الاجتماع في أوتيل مسابكي في شتورة، وحضره كل من رئيس مجلس الوزراء اللبناني يرافقه وزير الخارجية ورئيس الوزارة السورية، ووزير خارجيتها. وقد ظلوا مجتمعين حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، فاتفقوا على الخطوط العريضة التي سيتبعونها في المفاوضات (تقي الدين، 1956، الجلاء، ص. 33).

وصباح الاثنين 20 كانون الاول 1943 قام الجنرال كاترو بزيارة بروتوكولية للحكومة اللبنانية في أول اتصال رسمي مع حكومة الاستقلال، ثم توجه الى قصر الرئاسة مع المندوب بالوكالة شاتينيو فزارا فخامة رئيس الجمهورية الذي ذكرّ الجانب الفرنسي بضرورة تسليم المصالح (تقي الدين، 1956، الجلاء، ص. 33)

**3- طلب عقد معاهدة لقاء التسليم**

طالب الجانب الفرنسي لبنان بعقد معاهدة معه مقابل نقل الصلاحيات اليه، فكان جواب الجانب اللبناني بأنه لا يرى ضرورة لعقد معاهدة لتسوية هذه المسائل، لأن المعاهدات تترتب عليها نتائج كبيرة، تتعلق بسلامة الاراضي وبمصالح للبلاد لا يمكن تقييدها في تلك الظروف، فأصرّ لبنان على وجوب معاملة جميع الدول بالمثل.

وقد كان من غير المقبول أن تكون الصلاحيات الشرعية التي يطلبها لبنان، موضوع ابتزاز فرنسي يجعلها رهناً بالوصول الى معاهدة تضمنت مصالح فرنسا، خصوصاً وأن الفرنسيين سلموا بضرورة تسليم المصالح، ووعدوا بالعمل على تحقيقه، وكانت التطورات السياسية التي رتبتها معركة الاستقلال، وما أنتجته من استقلال وسيادة، تقضي بأن يتصرف لبنان بموارده، وجباية ضرائبه، فلا يبقى تحت وصاية فرنسا في شؤونه المالية والسيادية، ولذلك دخلت المفاوضات مأزقاً بين أطماع الفرنسيين، وحرص اللبنانيين على عدم التفريط باستقلالهم، مما ادّى الى توقفها (تقي الدين، 1979، لبنان! ماذا دهاك؟، ص. 150).

وفي 22 كانون الاول 1943، تباحث الجنرال كاترو، مفوض الدولة، في دمشق مع سعدالله بك الجابري، رئيس مجلس الوزراء، وجميل مردم بك، وزير الخارجية، وخالد بك العظم، وزير المالية عن الجانب السوري، ورياض بك الصلح، رئيس مجلس الوزراء، وسليم بك تقلا، وزير الخارجية، عن الجانب اللبناني فتبودلت وجهات النظر في جو ودي، وتفاهم متبادل في حضرة الرئيس شكري بك القوتلي، رئيس الجمهورية السورية (تقي الدين، 1956، الجلاء، ص. 34).

وقد تم الاتفاق، في إجتماع دمشق، بين الجنرال كاترو، مفوض الدولة الفرنسية، وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسها الآن السلطات الفرنسية باسمها. كما تم الاتفاق على نقل المصالح المشتركة وموظفيها الى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والادارة وذلك اعتباراً من أول كانون الثاني القادم، أما الأساليب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات فوضعت رهن اتفاقات خاصة، "وكان هذا الاتفاق بدون قيد او شرط" (محضر جلسة المجلس النيابي اللبناني، 23 كانون الاول 1943).

وفي 23 كانون الاول 1943 وفي جلسة عقدها المجلس النيابي اللبناني لهذا الغرض، تلا رياض الصلح، رئيس الحكومة، نص البروتوكول الذي قوبل بالتصفيق الحادّ من النواب (الخوري، 1983، الجزء الثاني، ص. 70).

انتقلت المباحثات، بعد الاتفاق مع فرنسا، الى الحكومتين اللبنانية والسورية، وفي صباح الاحد الواقع في 26 كانون الاول 1943، وصلا وزير الخارجية السورية، ووزير المالية خالد العظم، الى بيروت، وتوجها الى قصر الرئاسة، حيث كان بانتظارهما، رئيس الحكومة اللبنانية ووزير الخارجية. تم عقد اجتماع حضره الامير جميل شهاب، الخبير بالشؤون المالية، ودارت المباحاث حول كيفية الاستلام، بالاضافة الى جميع الشؤون التي لها علاقة بالدولتين، واستمر الاجتماع حتى ساعة

متأخرة، شدّد فيه المجتمعون على ضرورة الإسراع بالعمل لتأمين سير الدوائر وانتظامها فور انتقال الصلاحيات الى الحكومتين (تقي الدين، 1956، الجلاء ص. 36).

تقدمت قضية المرجع الصالح للتشريع الجمركي على كل المباحثات في هذا الاجتماع، بعد ان أصبح هذا التشريع من حق الحكومتين، فمن الناحية العامة كانت تقسم المصالح المشتركة الى قسمين:

"1 – قسم لبناني او قسم سوري تعالجه الدولة ضمن اختصاصها مثل الشركات الوطنية أو الاجنبية المغفلة ذات الصبغة الداخلية وفي طليعتها شركات الكهرباء والماء والجر والتنوير.

"2 – قسم عام مشترك يشمل الدولتين معاً مثل الجمارك وشركة سكة الحديد وشركة المرفأ وما اليها. ولا يختلف اثنان في ان القسم الثاني هو الاهم وهو الذي يفتقر الى معالجة دقيقة والى انتباه ورعاية من جانب حكومتي بيروت ودمشق لأنه النقطة الحساسة التي ترتكز عليها علاقات البلدين الاقتصادية" (تقي الدين، 1979، لبنان! ماذا دهاك؟، ص. 158).

وفي 31 كانون الاول 1943، وصل الى بيروت الوزيران السوريان: خالد العظم، وزير المالية، وتوفيق شامية، وزير الاقتصاد، فعقدا اجتماعاً مع رئيس الحكومة اللبنانية ووزيري الداخلية والخارجية والامير جميل شهاب، وكان المجتمعون على اتصال دائم بدوائر المندوبية العامة، وعندها غادر الرئيس الاجتماع وبقي خالد العظم وكميل نمر شمعون مجتمعين، "وقد اتفق الجانبان في النهاية على استلام دوائر الجمرك والريجي اولاً على ان يصار الى استلام بقية الدوائر فيما بعد" (تقي الدين،1956، الجلاء، ص. 39 – 40).

**4– توقيع البروتوكول رسمياً**

وفي صباح يوم الاثنين، في 3 كانون الثاني 1944، صدر مرسوم بتعيين جميل شهاب وابراهيم الاحدب وباسيل طراد عن لبنان في لجنة مشتركة ضمتهم مع ليون مراد واحسان الشريف ومحسن البرازي الذين عينتهم الحكومة السورية (تقي الدين، 1956، الجلاء، ص 40).

وأما في يوم الثلاثاء الواقع في 4 كانون الثاني 1944، وعند الساعة الحادية عشرة صباحاً، حضر جميل شهاب ديوان رئيس مجلس الوزراء في السراي، ليبلغ رئيس الحكومة خبر قدوم ممثل الحكومة السورية خالد العظم، وممثل الحكومة الفرنسية شانتينيو والكونت استوروغ. وانتقل الجميع الى ديوان رئيس الجمهورية ليتم توقيع الاتفاقات، وقد القى مندوب فرنسة في هذا الاجتماع كلمة قال فيها "انا فخور بتوقيع البروتوكول الذي ينقل الى الحكومتين المصالح المشتركة"، كما القى رياض الصلح كلمة، جاء فيها:" أراني سعيداً ان نكون قد وصلنا في هذا الاجتماع الى توقيع هذا البروتوكول" (تقي الدين، 1979، لبنان ماذا دهاك!، ص. 161 – 162).

وقد وُقّعَ هذا البروتوكول، رسمياً بين الدول المتعاقدة في صباح يوم 4 كانون الثاني عام 1944 ووقعه كل من: شاتينيو والكونت استوروغ عن فرنسا، وخالد العظم عن سوريا، ورياض الصلح عن لبنان (سويد، 2001، الجزء 11، ص. 214) و(*L'Orient* le 4 janvier. 1944)

وبإنتهاء المرحلة الاولى من مفاوضات المصالح المشتركة والتي تكللت بتوقيع البروتوكول بين ممثلي سوريا ولبنان وممثل فرنسا الجنرال كاترو، إنتقل البلدين أي لبنان وسوريا، إلى المرحلة الثانية والتي تختص بهما فقط، فسعى البلدين الى عقد الاجتماعات واللقاءات للتباحث والتفاهم قبل حلول موعد استلام الصلاحيات، جاهدين الى اعداد كل شيئ للاستلام، لتستمر الاعمال في الدوائر العامة بشكل مثمر حتى لا يصطدموا بعقبات أو يحدثوا فوضى في هذه الدوائر.

أزعج هذا الاتفاق بعض الموظفين الفرنسيين لذا عملوا على تشويهه ببعض الاشاعات، فنشرت الدوائر الفرنسية بلاغاً بشأن الاتفاق يقول "ان نص الاتفاق الذي عقد في دمشق لا يضع حداً للانتداب؟؟ ولهذا تعلن الدوائر المسؤولة في الحكومة الفرنسية ان القرارات الواردة في بلاغ دمشق لا تتعلق بالناحية القانونية للانتداب الفرنسي ولا تتصل بها من شيئ" (تقي الدين، 1956، الجلاء، ص. 39).

عكس هذا الاتفاق إرتياحاً في الاوساط الاميركية، وانتشر الخبر مثل النار في الهشيم، في معظم البلاد، فهللت له، صحيفة نيويورك هرالد تريبيون، ونشرت في 25 كانون الاول 1943، في صفحتها الاولى، وبأحرف بارزة، الخبر على عمودين بعنوان:"مدينة الجزائر بالاتفاق مع سوريا ولبنان تمنحهما المصالح المشتركة"، سارت على خطاها جريدة نيويورك تايمز التي نشرت برقية تحتوي على 250 كلمة في رأس صفحتها الرابعة تحت عنوان: "الفرنسيون يسلمون الحكم الى لبنان وسوريا" اما الصحف الانكليزية والرجال المسؤولون في لندن فكانوا على عادتهم في التحفظ والتربص (تقي الدين، 1979، لبنان! ماذا دهاك؟، ص. 160).

اما الرئيس بشارة الخوري فقد عدّ ما توقّع إنجازاً كبيراً لحكومة الاستقلال، وسجل في مذكراته:"لقد اعتبر الجميع تسلم المصالح المشتركة أكبر عمل قامت به حكومة الاستقلال بعد تعديل الدستور، وانتصار راشيا، بدليل كتاب ورد عليَ بشأنه من الجنرال سبيرز باللغة الفرنسية. وهذه ترجمة بعضه:" فخامة الرئيس العزيز، اسمحوا لي ان أهنئكم وحكومتكم من صميم قلبي على النتائج الموفقة التي كللت المفاوضات اللبنانية السورية الفرنسية. وكان من المستحيل لمدة قصيرة خلت ان نرتقب امكان الحصول عليها. ان عذاباتكم وعذابات اصدقائكم لم تذهب سدى لأنها كانت ثمناً لحرية بلادكم. وانه لجميل جداً ان يكون اسم رئيس الدولة طليعة الاسماء المسجلة في اول صفحة من تاريخ لبنان الحر" (الخوري، 1983، الجزء الثاني، ص. 70 – 71).

**5 – استحداث مجلس اعلى للمصالح المشتركة**

وعطفاً على الاتفاق الذي جرى في أول تشرين الأول مع سوريا، واستكمالاً له، أصدرت الحكومة اللبنانية، في 16 آذار 1944، المرسوم الاشتراعي رقم 11/ k قضى بإنشاء مجلس أعلى للمصالح المشتركة بدل المجلس السابق الذي انشأه الانتداب الفرنسي، وأعادت الحكومة تحديد صلاحياته للتلاءم مع الواقع الجديد." فكان لهذا المجلس ان يكرّس الاتحاد الاقتصادي الذي كانت فرنسا قد حافظت عليه بين الشعبين المرتبطين واحدهما بالآخر منذ قرون مديدة" (رباط، 2002، الجزء الثاني، ص. 761).

وقد أسند الى هذا المجلس الاشراف على إدارة الشؤون المشتركة بين البلدين، وخصوصاً الجمارك، وشركة الريجي، والتجارة الخارجية، والاشراف على الحسابات، وكيفية توزيع الحصص بينهما، وروعيت في تشكيل المجلس الأعلى الامور التالية:

" – ان يرتبط بوزيري مالية البلدين.

"– عدد اعضائه ستة: ثلاثة لبنانيين، وثلاثة سوريين.

" – أن يكون مسؤولاً من هيئتين، ولكل هيئة رئيس، يرأس رئيس الهيئة السورية المجلس عندما تنعقد دورته في دمشق ويرأس رئيس الهيئة في دورته المنعقدة في بيروت.

" – ان تكون قراراته متخذة على اساس لكل فريق صوت واحد واتفاق الفريقين لازم لاتخاذ اي قرار".

ونصت المادة الثالثة من مرسوم إنشاء المجلس الأعلى للمصالح المشتركة على أن واجبات المجلس هي:"اعداد التشريعات الضرورية للادارات المشتركة ومراقبتها، ورسم سلطة وصلاحيات هذه الادارات، تفاديا لتضارب سلطتها وصلاحياتها، واعداد مشاريع الاتفاقيات المالية والتجارية لعرضها فيما بعد على حكومتي البلدين" (العلاقات اللبنانية – السورية، 1943–

1985، وقائع، بيبليوغرافيا، وثائق، الجزء الثاني، من ص77 الى ص 81)، وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على ما يلي: "ان المجلس الاعلى ليس سلطة فوق سلطة الدولة، وعليه يجب حصول مقرراته على موافقة مجلس وزراء لبنان وسوريا لتنفيذها ".

كما اتفق البلدان، على ان تكون مدة المجلس سنتين ابتداءً من أول عام 1944، تتجدد لسنتين أخريين إذا لم يطلب أحد الطرفين تعديل الاتفاق او نقضه. وتوافقا البلدين وبشكل مؤقت على توزيع عائدات الضرائب والرسوم، شرط "أن تحصل كل دولة بمقتضاه على 40 بالمئة من الدخل الصافي. اما الـ "2" بالمئة من التحصيل فيترك للمجلس حرية اصدار قرار بشأنها، على الا تزيد عن عام" (عيسى، دكتوراة، 2004 –2005، ص. 105 – 106).

وبالاشتراك مع المندوبية الفرنسية العامة، صدر عن الحكومتين اللبنانية والسورية، في 5 حزيران 1944، البيان التالي: "عملاً بالاتفاق المعقود في 22 كانون الاول 1943 مع الجنرال كاترو، مفوض الدولة المكلف بمهمة، جرت بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومتين السورية واللبنانية مفاوضات بشأن تسليم ادارات المصالح المشتركة، فتم الاتفاق على وضع ادارة كافة دوائر المصالح المشتركة التي انتقلت فعلاً الى الجمهوريتين السورية واللبنانية تحت سلطتهما وحدهما، اما قضية الجيش ومصالح الامن العام فإن المباحث لا تزال جارية بشأنها بين الجانبين" (تقي الدين، 1979، لبنان ماذا دهاك؟، ص. 163).

بدأ تنفيذ عملية التسليم والتسلّم برعاية كاترو، واشراف شاتينيو، الذي عيّن مفوضاً عاماً بالوكالة مكان هيللو، وكانت وتيرة التسليم معقولة الى أن عُيّن الجنرال بينيه مفوضاً عاماً في 10 شباط، حيث شهدت هذه العملية بعض التباطؤ الذي يعود الى رغبة فرنسا الدائمة الوصول الى معاهدة تضمن لفرنسا "مركزاً ممتازاً"، ان لم يكن في سوريا ولبنان، فأقله في لبنان، وذلك في المجالات الثقافية والاقتصادية والاستراتيجية (تويني، ساسين وسلام، 1998، ص. 206).

ونورد فيما يأتي المصالح التي انتقلت الى الحكومتين السورية واللبنانية، المصالح التي استلمها لبنان:

1- اتفاق نقل الصلاحيات كلها: 22 كانون الاول 1943.

2- اتفاق تسليم ادارة الجمارك: 3 كانون الثاني 1944.

3- اتفاق تسليم مراقبة حصر الدخان: 3 كانون الثاني 1944.

4- اتفاق تسليم مصلحة الفنارات: 5 كانون الثاني 1944.

5- اتفاق تسليم مراقبة الشركات ذات الامتياز: 5 كانون الثاني 1944.

6- الاتفاق المالي: 25 كانون الثاني 1944.

7-اتفاق تسليم مصلحة المعادن والمطاط ومصلحة الارصاد الجوية ومراقبة السيارات:4 شباط 1944.

8 – اتفاق تسليم دائرة الشؤون الاقتصادية للمصالح المشتركة: 4 شباط 1944.

9 – اتفاق تسليم دائرة الشؤون المالية للمصالح المشتركة، ومن ضمنها شعبة الخزينة ومصلحة البارود: 4 شباط 1944.

10 – اتفاق تسليم مصلحة الدفاع السلبي: 5 شباط 1944.

11- اتفاق تسليم ادارة الصيدلة: 14 آذار 1944.

12 – اتفاق تسليم مصلحة العشائر (سورية): 6 نيسان 1944.

13 – اتفاق تنظيم اموال مكتب القطع: 15 نيسان 1944.

14 – اتفاق تنظيم رقابة القطع: 19 نيسان 1944.

15 – اتفاق تسليم دائرة القطع:19 نيسان 1944.

16 – اتفاق تسليم دائرة الآثار: 3 حزيران 1944.

17 – اتفاق تسليم الرقابة الصحية والبيطرية: 3 حزيران 1944.
18 – اتفاق تسليم ادارة حماية الملكية التجارية والصناعة الفنية والادبية والموسيقية: 3 حزيران 1944.
19 – اتفاق تسليم المراقبة العامة للبرق والبريد: 3 حزيران 1944.
20 – اتفاق تسليم دوائر الحجر الصحي: 3 حزيران 1944.
21 – اتفاق تسليم رقابة السكك الحديدية وميناء بيروت: 5 حزيران 1944 (تقي الدين، 1956، الجلاء، ص. 43 – 44).

والجدير بالذكر أن بعض الموظفين الفرنسيين ظلوا يعملون في وظائف استشارية في معظم هذه الدوائر، بعد أن كانوا يقومون بمهام تنفيذية فيها سابقاً، وقد انخفض عدد هؤلاء تدريجياً. "وكانت سهولة الانتقال، ومقدار تدني الكفاءة، تتفاوت كثيراً بين دائرة وآخرى. ولم يخل تقسيم دوائر الخدمات الاقتصادية وسواها، التي كانت تابعة للمفوضية العليا، بين الدولتين من المتاعب، الى جانب أن تقسيم المغانم لم يجر بصورة ودية دائماً، ولكن معظم الدوائر اصبحت في ايدي الحكومتين المحليتين قبل انتهاء 1945، وظل الموظفون الفرنسيون في وظائفهم قسراً، ولكنهم باتوا اقل عدداً ونفوذاً حتى في المحاكم" (لونغريغ، 1978، ص.424)

يقول الرئيس سامي الصلح، "في 1945/12/29، وقعت مع سعد الله الجابري رئيس الحكومة السورية اتفاق تصفيه المصالح المشتركة الجمركية بين لبنان وسوريا ونصت المادة الثانية في باب المصالح المشتركة فقرة 3 على أن يجري توزيع واردات المصالح المشتركة المالية الصافية بين البلدين عن سني 1944و1945 و1946 نسبة 44% لبنان و56 % بالمائة لسوريا، كما نصت المادة السادسة على أن تكون الرسوم متماثلة في البلدين. (الصلح، 2000، ص 133)

**6 – ردود الفعل على اتفاق المصالح المشتركة**

لم يخلُ اتفاق المصالح المشتركة من بعض ردود الفعل بين الفئات الروحية، والسياسية، والصحافية المسيحية المارونية في لبنان التي اعترضت على مضامينه، فاعترض البطريرك انطون عريضة، (تقي الدين سليمان، المسألة الطائفية في لبنان، الجذور، ص310) مرسلاً مذكرة الى رئيس الجمهورية بشارة الخوري، في 26 كانون الثاني 1944، جاء فيها: "لقد كنا ولا نزال نطالب باستقلال لبنان الناجز والان أطلعنا على اتفاقية المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان وتعيين مجلس أعلى له اختصاص مستقل عن الحكومة ومجلس النواب في التشريع والتعيين والإدارة، فعجبنا لهذا الاتفاق الذي لم نسمع بمثله بين الدول المستقلة، إذ قد يفضي ان هذا الاتفاق يفضي الى الاضرار بالمصالح اللبنانية، فضلاً عن تأثيره على استقلال لبنان الناجز، وعليه نرجو من فخامتك ان توقفوا المشروع، ونرغب الى مجلس النواب ان لا يوافق عليه مع رغبتنا الدائمة في أن تكون العلاقات بين لبنان وسوريا ودية وقائمة على أساس الثقة المتبادلة " (زهير، دكتوراة ،1993 ص178).

فما كان من الرئيس بشارة الخوري أن ردّ على المذكرة معللاً الموضوع بأن الحكومة اللبنانية عمدت الى تقديم مشروع قانون الى مجلس النواب اللبناني لتخويلها حق الاشتراع، مضيفاً أن المجلس النيابي السوري صدق على نص مماثل يتعلق بحق الحكومة السورية بالاشتراع الذي كان يمارسه الجانب الفرنسي (عيسى، دكتوراة، 2004–2005، ص 107).

ويتابع رئيس الجمهورية:"واني انتهز هذه الفرصة لأقدم الى غبطتكم شكري وشكر الحكومة اللبنانية على سهركم الدائم على استقلال لبنان، الذي هو هدفنا الأول في جميع الاعمال، وربطاً المرسوم المشار اليه "يمنح الحكومة حق التشريع فيما يتعلق بالمصالح المشتركة والمصالح الآخرى التي كان يمارسها الجانب الفرنسي وذلك بموجب مراسيم اشتراعية تتخذ بقرار

من مجلس الوزراء في الأمور الآنفة الذكر على ان تعرض جميع الاحكام التشريعية على المجلس النيابي في دورة آذار المقبل" (تقي الدين، 1956، الجلاء، ص. 42).

وزار الرئيس رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية، في 30 كانون الثاني 1944، البطريرك الماروني في بكركي حيث تناول الغذاء وقدم الايضاحات المطلوبة (تقي الدين، 1956، الجلاء، ص.42). كذلك رفض حزب الكتائب اتفاق المصالح المشتركة وبعث برسالة الى الرئيس بشارة الخوري، فيها معتبراً ان الاتفاق "يمس استقلال لبنان وسيادته اضافة لتجاوزه النصوص الدستورية" (تاريخ حزب الكتائب اللبنانية: 1941–1946، الجزء الثاني، ص 255، ملحق 26) (تقي الدين سليمان، المسألة الطائفية في لبنان، ص310)

وشاركت الكتلة الوطنية التي يتزعمها اميل اده في موجة الاعتراض، كما شاركت بعض الصحف اللبنانية، ومنها العمل والبشير والحديث والبيرق ولسان الحال وle jour ،l'orient الناطقين باللغة الفرنسية، واتفقت الآراء على أن الاتفاق يشكل مساساً بالاستقلال، ومؤشراً الى وحدة سياسية – اقتصادية مع سوريا، وطالبت هذه الصحف بإقامة تمثيل دبلوماسي بين سوريا ولبنان، وإلغاء اتفاق المصالح المشتركة "لأنه يفرط بحقوق الامة".

وقابل هذه الاعتراضات، تأييد بعض الفئات الاسلامية لهذه الاتفاقات الاقتصادية، واعتبرتها الصحف المؤيدة لهذا الاتجاه مثل بيروت المساء والحياة، أنها الحد الأدنى المطلوب للتعاون بين البلدين، وحذرت من أن الخروج على هذا الاتفاق سيعرض لبنان لاضرار بالغة قد تصيب استقلاله. وتساءلت صحيفة "الحياة":"ربع قرن بقيت المصالح المشتركة قائمة بيننا وبين سوريا تحت ادارة الانتداب الفرنسي، فلم نسمعكم يوماً تقولون ان الاستقلال مهدد وان المصالح المشتركة تمس سيادته (لبنان)" وتابعت تقول:"اليوم، وقد أصبحت هذه المصالح المشتركة من مسؤولية البلدين، كيف يمكن اعتبارها تمس استقلال لبنان؟ وهل البقاء تحت جناح الاجنبي نعمة للاستقلال، وتحت جناح الوطني نقمة على الاستقلال" (زهير، 1993، دكتوراة، ص. 179).

ورأت فئة ثالثة، عبرت عنها عدد من الهيئات الاقتصادية اللبنانية التي كانت تحظى بدعم المؤسسات الرسمية، أن التوافق وليس التباين في السياسة الاقتصادية، يساعد البلدين لبنان وسوريا لتحقيق مصالحمها، وتلافياً لتباين وتفاقم السجالات بين الاطراف اللبنانية، قدمت الحكومة مشروع قانون الى المجلس النيابي لمنحها حق التشريع فيما يتعلق بالمصالح المشتركة وغيرها، مع تحديد مدة العمل بالمراسيم الاشتراعية. وفي 3 شباط 1944 وافق المجلس على مشروع القانون (532 k) كما عدلته لجنة الشؤون الخارجية" (محضر مجلس النواب اللبناني جلسة 3 شباط 1944).

على الرغم من الاختلافات في وجهات النظر الاقتصادية بين البلدين، استمرت محاولات تدوير الزوايا والتخفيف من حدة التباين، من خلال لقاءات جرت بين المسؤولين اعتباراً من 14 شباط1944 وقد نجحت مساعي التقارب والتفاهم ما جعل جميل مردم وزير الخارجية السورية يصف العلاقة بين لبنان وسوريا بأنها "ودية للغاية" (عيسى، دكتوراة، 2004–2005، ص 107 – 108).

وناقش المجلس النيابي موضوع المصالح المشتركة في جلسة 31 تشرين الاول 1946، ومما قاله سعدي المنلا:"هنالك مصالح مشتركة بيننا وبين سوريا ونحن لم نتقدم بتعديلها كما لم تتقدم سوريا على أن هنالك بعض تفاصيل لا بد من بحثها واتخاذ إجراءات بشأنها ومتى توصلنا إلى شيء نهائي لا نتأخر أبداً عن إبدائه لكم" (محضر مجلس النواب اللبناني جلسة 31 تشرين الأول سنة 1946).

أما النائب عادل عسيران فقال:" أيها الزملاء لا يسعني إلا أن أشكر حضرة الزميل حميد بك فرنجيه الذي طلب بأن تعقد جلسة خاصة تعرض فيها الحكومة الوضعية الموجودة اليوم بيننا وبين سوريا وكيف تطورت منذ بدء العلاقات التي

نشأت بين لبنان وسوريا لأنه من مصلحة لبنان أن تنشأ العلاقات الطيبة بينه وبين سوريا ونحن نسمع عن لسان الصحف بأن هناك نية بفصل الجمارك عن بعضها لذلك فأنا أثني على كلام الزميل فرنجيه وأصر على وجوب عقد جلسة خاصة لأن حياة لبنان متوقفة على حسن علاقاته مع جيرانه جميعاً (محضر مجلس النواب اللبناني جلسة 31 تشرين الأول سنة 1946).

**7- خاتمة**

يتضح أنه تزامن تسلم المصالح المشتركة في سوريا ولبنان من السلطات الفرنسية، مع موضوع الوحدة العربية بين الدول العربية موضوع بحث بين الزعماء العرب، ومنهم حكام لبنان الذين كان يسيرون على الخط القومي نفسه لحكام سوريا وغيرها من الكيانات العربية الناشئة (البيان، 9 آب 2008).ويقول منذر الموصلي في قراءة سياسية له:" كان التعاون والتشاور قائماً بين حكومتي البلدين، لاسيما من ناحية اتخاذ مواقف واحدة من الانتداب وسلطات الانتداب الفرنسي. ولم يكن يشغل أعضاء الحكومتين، ويستأثر باهتمامهم في ذلك الوقت سوى وضع "المصالح المشتركة" تحت سيادة الدولتين وإلغاء تفرد سلطات الانتداب في الإشراف عليها، ولم يسبق قيام أي انسجام وتعاون سياسي بين العاصمتين كما كان آنذاك، وظهر ذلك بعد أن تقدمت الحكومتان بمذكرة مشتركة للجانب الفرنسي بهذا الخصوص" (جريدة قاسيون ،30-6-2008، www.jamoul.net).

وقد سجل الجنرال كاترو في مذكراته تعقيباً على ما جرى من اتفاق بين سوريا ولبنان على المصالح بمباركة فرنسية: "لقد أصبحت الأزمة منتهية، ولكن نهايتها كانت أن تخلينا عن كل ما بقي لنا من سلطات انتدابية، بل أننا اعترفنا ضمناً باستقلال سوريا ولبنان" (جريدة قاسيون ،30-6-2008، www.jamoul.net).

كان لتسليم المصالح وقعه الحسن في لبنان وسوريا، على الرغم من بعض الأصوات المتحفظة، ولكن رفض الجنرال كاترو التخلي عن "القوات الخاصة" السورية – اللبنانية التي جرى تجنيدها من صفوف الاقليات بشكل رئيسي، والتي كانت تعتبر موالية لفرنسا في الاغلب، وبالاضافة إلى استمرار الاشراف الفرنسي على المدارس والمؤسسات الخيرية الفرنسية الذي ظلّ سلاحاً قوياً ومهماً في يد فرنسا، تركا إنطباعاً في سوريا ولبنان يوحي بأن مسألة تسليم المصالح لم تصل الى خواتيمها النهائية (لونغريغ، 1978، ص.423).

**8- النتائج**

برزت عن هذا البحث عدة نتائج:

- نجحت الحكومتان اللبنانية والسورية في تجاوز الرهانات الفرنسية على انقسامهما، وأثبتتا قدرة على التنسيق والتفاوض المشترك.
- مثلت المصالح المشتركة أحد أعقد ملفات الانتداب، لما لها من أهمية اقتصادية وإدارية، فكان التفاهم عليها إنجازًا سياسيًا كبيرًا.
- خلّف الاتفاق انتقادات داخلية لبنانية، خاصة من بعض الأوساط المسيحية، ما كشف حساسية العلاقة مع سوريا في بعدها السيادي.

**المصادر والمراجع**


- تقي الدين، منير، *الجلاء عن سوريا ولبنان عام 1946*، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1956.
- تقي الدين، منير، *ولادة الاستقلال*، الطبعة الثانية، تقديم احمد بيضون، دار النهار، 1997.
- تقي الدين، منير، *لبنان! ماذا دهاك؟*، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، 1979.
- تقي الدين، سليمان، *المسألة الطائفية في لبنان*، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون.
- تويني، اندره، *الموازنة ونظام الضرائب في لبنان*، محاضرات الندوة اللبنانية.
- تويني، غسان، وساسين، فارس وسلام، نواف، *كتاب الاستقلال بالصور والوثائق*، الطبعة الاولى دار النهار للنشر، بيروت، 1998.
- الخوري، بشارة خليل، *حقائق لبنانية*، الجزء الثاني، الدار اللبنانية للنشر الجامعي بيروت، 1983.
- رباط، ادمون، *التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري*، الجزء الثاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2002.
- زهير، ابراهيم، *الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان 1943–1958*، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1993.
- سويد ياسين، *لبنان، التاريخ السياسي والعسكري، من الاستقلال الى الجلاء 1943–1946*، الجزء 11، الطبعة الأولى دار نوبيليس، بيروت، 2001.
- سيل، باتريك، *رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي*، تأليف باتريك سيل، نقله الى العربية عمر سعيد الايوبي، التدقيق اللغوي، أحمد الرفاعي، بيروت الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2010.
- الصلح، سامي، *لبنان العبث السياسي والمصير المجهول*، الطبعة الاولى، دار النهار، بيروت، 2000.
- عيسى، غسان احمد، *العلاقات اللبنانية – السورية 1943 – 1964*، اطروحة دكتوراة، الجامعة اللبنانية، بيروت، إشراف الدكتور علي شعيب، 2004 –2005.
- لونغريغ، ستيفن همسلي، *سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي*، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، 1978.
- محاضر مجلس النواب اللبناني، 1943–1952
- مذكرات خالد العظم في ثلاث مجلدات، المجلد الأول، الطبعة الثانية، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1973.
- الجمهورية اللبنانية، المؤتمر الثقافي الاول، *"لبنان في عهد الاستقلال"*، الطبعة الاولى، دار الأحد، بيروت، لبنان، 1947.
- جريدة قاسيون،30–6–2008، نهاية الانتداب الفرنسي وقيام الجمهوريتين السورية واللبنانية المستقلتين، الحكاية اللبنانية – السورية تحت مجهر التاريخ وثوابته القومية،www.jamoul.net
- البيان، العلاقات بين بيروت ودمشق تفتقد التوافق اللبناني، 9 آب 2008.
- العلاقات اللبنانية – السورية: 1943– 1985، وقائع، بيبليوغرافيا، وثائق، الجزء الثاني، نص المرسوم الاشتراعي وبنوده.
- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، 1941–1946، الجزء الثاني.

-Khoury, Angela Jurdak, January, the foreign policy of Lebanon Submitted to the Faculty of the School of International Service of The American University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor OF Philosophy in international Relations, The American University Washington, D. C, 1968.

-Article paru dans L'Orient le 4 janvier 1944

**-Reference list**

Taqi al-din, Munir 1956, evacuation from Syria and Lebanon in 1946, Beirut house for printing and publishing, Beirut.
Taqi al-din, Munir,1997, the Birth of independence, second edition, introduction by Ahmad Baydoun, Dar al-Nahar.
Taqi al-din, Munir, 1979, Lebanon… What s wrong with you? Publications of Dar Maktabat al-Hayat, Beirut –Lebanon.
Taqi al-din, Sulayman, the Sectarian question in Lebanon, Roots and historical development, Ibn Khaldoune house.
Tueni, Andre, The Budget and tax system in Lebanon, lectures of the Lebanese Symposium.
Tueni, Ghassan, sassin, Fares, and salam, nawaf, 1998, The book of independence with pictures and documents, Dar Al-Nahar publishing, Beirut, First Edition.
Al-Khoury, Bishara khalil, 1983, Lebanesen Facts, part two, Lebanese House for University Publishing, Beirut.
Zuhair, Ibrahim, 1993, economic social and political trends in Lebanon 1943-1958 PhD thesis, Faculty of Arts, Lebanese University, Beirut.
Suwaid, Yassin, 2001, Lebanon political and military history from Independence to evacuation 1943- 1946, part 11, Nobilis house, Beirut first edition.
Al Solh, Sami, 2000 Lebanon: political absurdity and unknown Fate, dar Al-Nahar,10th, Beirut.
Issa, Gassan Ahmad, 2004- 2005, Lebanese- Syrian, Relations 1943- 1964 PhD Thesis, Lebanese University, Beirut, Supervised by Dr. Ali Shaib.
longring Stephen hemsly.1978, Syria and Lebanon under theFrench Mandate, translated by Pierre Akl, Dar Al- haqiqa-Beirut.
Minutes of the Lebanese Parliament
Khaled Al-azm's, Memoirs in three Volumes, 1973, volume one, United publishing house, second edition, Beirut.
Lebanese Republic, 1947, first cultural conference, Lebanon in the Era of Independence, Dar AI- Ahad, first edition, Beirut.
Al- Qasioun newspaper, 6- 30- 2008, end of the French Mandate and the establishment of the Independent Syrian and Lebanese Republics, the story Lebanese- Syrian under the microscope of history and it's National constants ww w. jamoul.net.
Al Bayan, Relations between Beirut and Damascus lack Lebanese consensus, August 9, 2008.
Lebanese- Syrian relations, 1943-1985, Bibliographic facts, documents of the second part, text of the legislative decree witudeh.
History of the Lebanese Phalange Party, 1941-1946, part two.